باسندوة في مهمة عاجلة بالخليج لانتشال الوضع الاقتصادي من براثن الركود، واقتصاديون يقولون أن اليمن بحاجة إلى ١٠ مليارات دولار

هل ينقذ الخليجيون الاقتصاد اليمني من الانهيار ؟

□.. يبدي خبراء الاقتصاد ومسئولين حكوميين تفاؤلهم من زيارة رئيس الحكومة وسبعة من أعضائها إلى بلدان الخليج والتي استهلوها بالمملكة العربية السعودية في أن تمثل طوقاً للنجاة للاقتصاد من الانهيار ، لكنهم في نفس الوقت يبدون تخوفهم من انهيار محتمل للاقتصاد اليمني في حال تأخر الدعم الخليجي والذي يأملون أن يصل إلى ١٠ مليارات دولار محذرين من توابع هذا الانهيار على كافة الأصعدة ، مطالبين بالالتزام بتنفيذ المبادرة الخليجية وبما يكفل استقرار اليمن . مشيرين إلى أن عدم الاستقرار السياسي و الأمني ينعكس سلبا على الاستقرار في الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية وبالتالي انخفاض الدخول وزيادة معدلات الفقر والبطالة بشكل عام.

استطلاع/علي البشيري

الدعم ضرورة تنموية

يرى الدكتور عبدالله المخلافي وكيل وزارة المالية وأستاذ العلوم المصرفية بجامعة تعز أن الدعم الخليجي لليمن ضرورة تنموية تهم دول الخليج بصفة خاصة ، لأنه في ظل بقاء اليمن في وضعها الاقتصادي المتردي قد يؤثر سلباً على دول الخليج بشكل مباشر ، وبالتالي فإن دعم دول الخليج لليمن مسألة لا نقاش فيها .

ويضيف : حسب اعتقادي أن زيارة الحكومة إلى بعض دول الخليج ربما تكون سياسية ، لكن من خلال الوفد المرافق لدولة رئيس الوزراء نستطيع أن نقول أنه يمثل المجموعة الاقتصادية ،وهؤلاء يمثلون أهم الوزارات ذات الطابع الاقتصادي ،وبالتالي نتوقع أن يكون الاقتصاد ضمن أجندة الزيارة ومن ذلك موضوع الدعم .

ويشير الدكتور المخلافي إلى أنه يمكن طرح موضوعات اقتصادية ، ومن ذلك وضع آليات للدعم من دول الخليج مؤكداً أن اليمن لا تستطيع أن تنهض وتعيد أعمار ما دمرته الحروب خلال الفترة الماضية من دون وجود دعم سخي ومباشر.

ويشدد على ضرورة تخصيص هذا الدعم للقطاعات الاقتصادية المتعلقة بمعيشة المواطنين وخصوصاً قطاعات الكهرباء والنفط والتجارة والصناعة ، لان المواطن اليمني يعاني معاناة مريرة جراء انقطاع الكهرباء وانعدام المشتقات النفطية ونقص وارتفاع أسعار السلع .

أوضاع حرجة

من جانبه يقول الدكتور محمد الأفندي أستاذ الاقتصاد بجامعة صنعاء ووزير التموين والتجارة السابق أن الزيارة تندرج في إطار التعاون والاهتمام الخليجي باليمن والأوضاع الحرجة التي تمر بها ، فهذه الفترة الانتقالية من أهم المحطات التي تواجه حكومة الوفاق الوطني من حيث استعادة الاستقرار الاقتصادي ، وتأمين الخدمات الأساسية للمواطنين وبالذات الكهرباء والمشتقات النفطية ،وهذه القضايا لا يمكن انجازها إلا بتعاون الأشقاء في دول الخليج ، وهم قد وعدوا بدعم اليمن ،بالإضافة إلى مناقشة مستويات التعاون والدعم الاقتصادي في الأمد المتوسط والطويل .

ويضيف الدكتور الأفندي: هذه الزيارة هامة من حيث دلالاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية ،فإنجاح المرحلة الانتقالية وتحقيق الأهداف المنشودة لن يتم إلا بالتعاون من قبل الأشقاء .

ويؤكد أن اليمن يحتاج إلى دعم عاجل لدعم الموازنة بحيث تتمكن من دفع المرتبات وتقديم الخدمات وتوفير المشتقات النفطية ،وهذه كلها أولويات عاجلة.

تدخل عاجل

ويدعوا مستشار وزارة الصناعة والتجارة الدكتور طه الفسيل دول الخليج والمانحين إلى القيام بتدخل عاجل لإنقاذ الاقتصاد اليمني من الانهيار.

ويطالب الدكتور الفسيل بتقديم دعم مباشر يصل إلى ١٠ مليارات دولار للعام ٢٠١٢م وبدون شروط وبصورة مباشرة من خلال التدخل المباشر .

ويقول: إن الأوضاع الاقتصادية الحرجة في اليمن تتطلب تدخل عاجل من قبل المانحين وفي مقدمته دول الخليج موكدا على ضرورة التفريق بين المساعدات العاجلة التي تحتاجها اليمن من خلال تدخل مباشر وسريع ، وبين الحاجة لإنشاء صندوق دولي لدعم اليمن ،لان إنشاء مثل هذا الصندوق يحتاج إلى إجراءات طويلة لتشغيله ، وبالتالي يمكن الإعداد لهذا الصندوق خلال العام الجاري .بينما المساعدات ينبغي أن تضخ سريعاً.

ويضيف : الوضع الاقتصادي في اليمن لا يحتمل التأجيل للمساعدات ،وأي تباطؤ في دعم اليمن قد يؤدي إلى تدهور الاقتصاد بل وقد تقود إلى تدهور الأوضاع السياسية والاجتماعية في اليمن .

ويواصل حديثة بالقول: إذا كانت المبادرة الخليجية قد أسهمت في الحد من انزلاق اليمن إلى متهاوي التهلكة والحرب الأهلية ،إلا أن تنفيذها لا يقتصر على الجانب السياسي ، وإنه يجب أن يمتد إلى الجانب الاقتصادي ،وأن يتم تنفيذ هذان المساران بشكل متوازي حتى يشعر الناس أن هذه المبادرة كان لها آثار ايجابية انعكست على حياتهم المعيشية والاقتصادية .

ويشير إلى أن الاقتصاد يعاني من ظروف صعبة ، وأوضاعه غير مطمئنة ويتمثل ذلك في تراجع معدلات النمو الاقتصادي وارتفاع معدلات البطالة والفقر وتدهور الأوضاع الإنسانية وخاصة في بعض المناطق . كما تتمثل صور التدهور في عجز الموازنة العامة للدولة، وتدهور ميزان المدفوعات ، وتراجع الاستثمارات المحلية والخارجية ، وكل ذلك انعكس سلباً على الوضع الاقتصادي .

ويضيف الدكتور الفسيل : هذا الوضع يستدعي دعماً عاجلاً لوضع حد للتدهور ، وفي نفس الوقت محاولة إنعاش الاقتصاد وإعادته إلى المسار الصحيح والآمن .

ويقترح مستشار وزارة الصناعة والتجارة أن يتم تخصيص المساعدات العاجلة وتقديمها للمساعدات الإنسانية الضرورية وبصورة خاصة توفير المواد الغذائية الأساسية وفي مقدمتها القمح ،والدعم المباشر للموازنة العامة للدولة ، ودعم ميزان المدفوعات ، ودعم سعر الصرف، وذلك من خلال إيداع ودائع بنكية تساهم في زيادة الاحتياطي من النقد الأجنبي خاصة بعد التدهور الذي حصل في عام ٢٠١١م ، بالإضافة إلى تمويل برامج عاجلة تساهم في تحريك عجلة النشاط الاقتصادي.

باسندوة :نسعى لإنشاء صندوق دولي خاص باليمن لتمويل المشاريع التنموية

الثورة / متابعات

أكد رئيس مجلس الوزراء محمد سالم باسندوة أن زيارته والوفد المرافق له للمملكة تكتسب أهمية كبرى وستكون الزيارة فرصة لتقديم الشكر والعرفان لخادم الحرمين الشريفين لدعم اليمن في ظروفه الصعبة. وأوكد لكم أن العلاقات السعودية اليمنية عريقة ومتقدمة وتزداد تألقا وتقدما يوما بعد يوم، وستشهد بمشيئة الله نقلة نوعية في شتى المجالات السياسية والاقتصادية والتجارية في ظل توجه اليمن نحو بر الأمان وإنشاء دولة ديمقراطية حديثة ومتطورة وإنهاء الصراعات الداخلية وتعزيز المصالحة الوطنية.

وأضاف في حوار نشرته صحيفة عكاظ السعودية :فالمملكة تضطلع بدور محوري وفعال لمساعدة الحكومة والشعب اليمني في تجاوز الأزمة الاقتصادية التي أثرت بشكل مباشر على المواطن، وزيارتنا للمملكة العربية السعودية وعدد من دول الخليج تشكل أهمية قصوى لنا في توطيد الشراكة والتعاون والسعي إلى جذب الدعم العاجل للحكومة اليمنية بما يساعدها في التغلب على كل المعوقات التي تقف حجرة عثرة أمام برنامجها وخطتها التي نالت بناء عليها ثقة البرلمان.

وقال: إن حكومة الوفاق الوطني بصدد السعي لإقناع الدول الشقيقة والصديقة، بإنشاء صندوق دولي خاص باليمن، تكون مهمته تمويل المشاريع ذات الأولوية بالنسبة للتنمية القطاعية على مستوى المحافظات، والتعاقد مع الشركات الاستشارية، لإعداد الدراسات وإجراء المناقصات واختيار الشركات المنفذة لهذه المشاريع. وتعتمد الحكومة اليمنية في رؤيتها هذه على ما أبداه قادة دول مجلس التعاون الخليجي مشكورين واستعدادهم الصادق ورغبتهم الجادة في الإسهام في النهوض باليمن ونحن نتطلع لعقد مؤتمر الأشقاء والأصدقاء لدعم اليمن في الرياض لدعم المشاريع التنموية في اليمن، وإعادة إحياء المشاريع المرتبطة بالتنمية والإنعاش الاقتصادي لليمن خاصة بعد انتهاء الأزمة السياسية وحاجة اليمن للدعم التي تم إقرارها ضمن اجتماع قادة دول مجلس التعاون.

وأضاف :لدينا توجه لإنشاء صندوق خاص يتولى تقديم المساعدات الشهرية لأسر الشهداء والجرحى والمصابين والحصول على منح علاجية للجرحى والمصابين الذين تستدعي حالاتهم الصحية العلاج في الخارج وحكومة الوفاق الوطني حريصة على إعلاء وتجسيد قيم ومعايير الحكم الرشيد، في إطار نهج متكامل من المبادئ والإجراءات والممارسات المجسدة لهذه القيم والمعايير، على مستوى قيادة وإدارة مؤسسات الدولة، وجهازها الإداري والتنفيذي والعمل على تحسين البناء المؤسسي والتشريعي لبناء منظومة النزاهة الوطنية في كافة سلطات الدولة المركزية والمحلية وتعزيز وتفعيل منظومة مكافحة الفساد وتجسيد مبادئ الشفافية والمساءلة، وتكافؤ الفرص، والأخذ بمعايير الكفاءة مع إعمال الدور الرقابي الرسمي والشعبي الفاعل على الأداء، وتطبيق مبدأ الثواب والعقاب. كما أن في مقدمة أولوياتنا العمل مع المجتمع الدولي في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة بكافة صورها وأشكالها.

ولفت إلى أنه تم وضع خطة ستسهم بمشيئة الله كثيرا في تنفيذ سياسية التخفيف من الفقر من خلال تنفيذ برنامج لتنمية للقطاعات الواعدة وتوسيع شبكة الضمان الاجتماعي وزيادة فرص العمل المتاحة للشباب. والحكومة ستعطي أولوية للاستثمارات لما لها من أهمية في تحسين مستوى الدخل للعاملين وفي ذات الوقت تسعى إلى تنفيذ سياسة تقشف مالي لمعالجة الآثار العميقة الناجمة عن الأزمة خلال الأشهر الماضية، بالإضافة إلى تحفيز الموارد المالية والمحافظة على معدلات العجز في الموازنة في الحدود الآمنة، وإجراء إصلاحات في القضاء.

وأوضح أن التركيز حاليا ينصب على إعادة الخدمات والأسعار إلى وضعها الطبيعي قبل اندلاع الاحتجاجات ومحاولة بناء شراكة بين قطاع رجال الأعمال والحكومة بما يسهم في تحقيق الوضع المعيشي المأمول للمواطن اليمني. وكذلك تعمل الحكومة جاهدة على إعداد برنامج ترويجي للعمالة اليمنية المدربة والتنسيق مع الدول الخليجية لاستيعابها وفقا لمتطلباتها.

وزير التخطيط: الجولة الخليجية تهدف إلى حشد الدعم المالي لإنقاذ الاقتصاد المنهار

الثورة/متابعات

من جهته أكد وزير التخطيط والتعاون الدولي في حكومة الوفاق الوطني اليمنية الدكتور محمد السعدي إن لصحيفة «الخليج» أن هدف الجولة الخليجية يتمثل في حشد الدعم المالي لإنقاذ الاقتصاد المنهار، إضافة إلى الدعم المعنوي والسياسي لحكومة الوفاق الوطني لتتمكن من تنفيذ برنامج لإصلاح الاقتصاد الذي تعرض لانتكاسة كبيرة بعد نحو عام من الأزمة التي تضرب البلاد .

وأشار إلى أن باسندوة والوفد المرافق له، المكون من سبعة وزراء، سيقدمون الشكر لدول مجلس التعاون الخليجي على رعايتها لمبادرة نقل السلطة في اليمن وعلى الرقابة الواضحة والمتابعة المستمرة لالتزام جميع الأطراف بتنفيذ المبادرة، كما سيبحث باسندوة مع نظرائه تطوير العلاقات الثنائية.

وتوقع وزير التخطيط نتائج إيجابية للجولة والتي تشمل العاصمة السعودية الرياض، وتقوده إلى كل من قطر، الكويت، البحرين وسلطنة عمان، على أن يقوم بزيارة إلى دولة الإمارات العربية المتحدة أواخر الشهر الجاري . ، موضحاً أن الوفد أعد قائمة بمشاريع طارئة ومشاريع تنموية من خطط سابقة سيتم عرضها على دول الخليج لتمويلها، وتتعلق المشاريع الطارئة بخدمات الكهرباء والمشتقات النفطية وأولويات تثبيت الأمن والاستقرار، وفقاً للوزير نفسه .

وأكد السعدي أن الحكومة اليمنية تلقت وعوداً من الدول الخليجية والمانحين الدوليين بتقديم دعم مالي سخي في مؤتمر أصدقاء اليمن المقرر انعقاده عقب الانتخابات الرئاسية في فبراير المقبل .

وبشأن ما إذا كان نجاح الحكومة مرهوناً بالدعم المالي الخليجي والدولي، قال الوزير إن «النجاح يعتمد بشكل أساسي على اليمنيين أنفسهم والدعم المادي لن يكون مجدياً إلا بنجاح العملية السياسية وبالالتزام المسئول بتنفيذ آلية نقل السلطة وفقا للمبادرة الخليجية».